سياسات نقدية وجهاز مصرفي

المحتويات

الاسبوع	الموضوع
1.	السياسة النقدية مقدمة في السياسة النقدية مفهوم السياسة النقدية
2.	أهداف السياسة النقدية اهمية النقود في الاقتصاد
3.	اهمية الائتمان في الاقتصاد
4.	النظريات النقدية و السياسة النقدية الكلاسيكية و الكينزية (و النقوديون – فريدمان)
5.	النظرية الكلاسيكية (صيغة فيشر)
6.	النظرية الكينزية (فخ السيولة)
7.	(النقوديون (فريدمان)
8.	مراجعة للمحاضرات
9.	الجهاز المصرفي نشأة ومفهوم البنك المركزي وظائف البنك المركزي

10.	البنك المركزي وادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة السياسات غير المباشرة (الكمية) سياسة اعادة الخصم ومدى فاعليتها
11.	سياسة السوق المفتوحة ومدى فاعليتها سياسة نسبة الاحتياطي النقدي
12.	السياسات المباشرة (النوعية)
13.	الاهداف الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية
14.	مراجعة للمحاضرات
15.	الامتحان النهائي

مقدمة في السياسة النقدية

السياسة النقدية تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة الى جانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية وسياسة الأسعار والسياسة التجارية وسياسة الأجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والاسعار والانتاج والدخل . وللسياسة النقدية معنيان محدود وواسع:

فالسياسة النقدية بالمفهوم الضيق يقصد بها (الإجراءات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية للرقابة على كمية عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة)

أما المفهوم الواسع للسياسة النقدية: (فتتمثل في الإجراءات كافة التي تتخذها الحكومة والسلطة النقدية والخزينة العامة، بهدف التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقود والائتمان).

وقد عرفها ((Shaw)على (إنها عمل واعٍ تقوم به السلطات النقدية بهدف تغيير مقدار عرض النقود أو التأثير في كلفة الحصول على الائتمان لتحقيق أهداف معينة).

ويمكن تعريف السياسة النقدية على أساس أنها (مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية بهدف الرقابة على عرض النقود والسياسة الائتمانية والمصرفية ومقدار وتركيبة الدين الحكومي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف).

وهكذا نلاحظ أن مهمة السياسة النقدية لاتقف عند حدود الرقابة على العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان الصيرفي . بل تمتد لتشكل ايضا السياسة الاقراضية للقطاع الحكومي . لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد. والسلطات النقدية لا تجد صعوبة كبيرة في تنظيم حجم النقد المصدر من قبل البنك المركزي لان هذا الأخير هو الذي يتحكم بالكمية الاجمالية للعملة المتداولة . ولكن الأمر يختلف بالنسبة للنقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية من خلال تقديمها الائتمان للقطاع غير المصرفي . من هنا تحتل الرقابة على عرض

الائتمان جوهر السياسة النقدية بخاصة في الأقطار المتقدمة اقتصاديا حيث تشكل النقود المصرفية النسبة العظمى من عرض النقد .

وما تجب ملاحظته هنا هو أن تحكم البنك المركزي في كمية النقود القانونية يكسبه ايضا سلطة التحكم في حجم الائتمان المصرفي . فكما نعلم ان قدرة البنوك التجارية على زيادة الائتمان الذي تمنحه للأفراد والمشاريع تعتمد على ما يتوافر لديها من احتياطيات نقدية كافية . وحيث أن هذه الاحتياطيات تتألف من النقود القانونية التي يتولى البنك المركزي اصدارها ، فان هذا الأخير يستطيع التأثير على مقادير هذه الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية لأغراض الائتمان فنمو حجم الائتمان وبالتالي عرض النقد لا يتحقق الا اذا اتاح البنك المركزي كمية ملائمة من الأموال النقدية السائلة التي تعد ضرورية . بل وكشرط مسبق لخلق الودائع النقدية الجديدة ومن هذه الزاوية يتمكن البنك المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع بالزيادة أو النقصان من خلال التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان او عرض الائتمان بل وحتى على كمية الائتمان نفسه ، وبذلك يستطيع البنك المركزي السيطرة على حجم العملة في التداول والائتمان المصرفي والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة ما بين العملة والنقود المصرفية. وهكذا تصبح الرقابة على الائتمان المصرفي الميدان الرئيسي لنشاط البنك المركزي ومحور اهتمام السياسة النقدية التي يتبناها هذا الأخير .

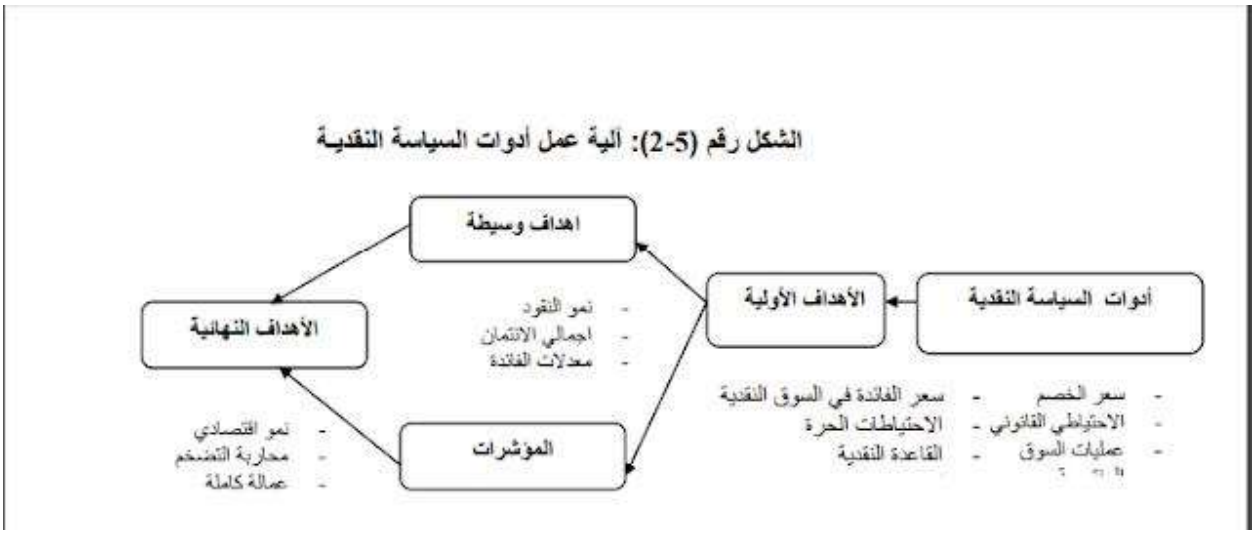

أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف معينة تتمثل بالآتي:

١. **تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام:** تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من ضمنها تحقيق مستوى عال من الاستخدام، معنى ذلك ان السلطة النقدية تهدف إلى تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الاقتصاد.

عن طريق اتخاذها لمجموعة من الإجراءات والتدابير والمتمثلة في رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى تشغيل الموارد الإنتاجية المعطلة (غير المستغلة) لتجنيب الاقتصاد مشكلة البطالة وما يلازمها من مظاهر انكماش في الإنتاج والدخل واختلال في العلاقات الاجتماعية.

٢. **استقرار مستوى الأسعار:** تسعى السلطة النقدية إلى محاربة التقلبات الشديدة والمستمرة في مستوى الأسعار، لما يصاحبها من تقلبات كبيرة في قيمة النقود، ومن ثم تولد اثأر سلبية على إعادة توزيع الدخول والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية. حيث ان

استمرار الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى إضرار فئة الدائنين، وتستفيد منه فئة المدينين بسبب لزوجة سعر الفائدة (أي عدم تكييفه صعودا لارتفاع مستوى الأسعار)، فيؤثر على توزيع الثروة بين المدينين والدائنين. وفي الوقت نفسه ان الأجور تتخلف عن مسايرة الارتفاع الشديد في الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وزيادة أرباح أصحاب الدخول المتغيرة (رجال الأعمال) فاستقرار مستوى الأسعار أمراً مرغوبا لكونه يؤدي إلى القضاء على مثل هكذا اختلالات.

٣. **تشجيع النمو الاقتصادي:** تسعى إلى تحقيق هذا الهدف الحكومات كافة في الدول الصناعية والنامية ويتمثل في تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصاد ذلك البلد، أو زيادة مستمرة في معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي.

تلجأ الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف لغرض إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية. وتشجيع النمو الاقتصادي يتم عن طريق فاعلية السياسة النقدية في التأثير على محدداته ومن ضمنها الاستثمار.

فإحداث التغيرات من قبل السياسة النقدية في الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية والتي بدورها تنعكس على كمية عرض النقود، سوف تولد تغيرات في سعر الفائدة تنعكس هي الأخرى على مقدار الاستثمار الخاص، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة من دون تغيير، فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عن مستويات منخفضة يولد بيئة مناسبة لتسهيل وتيسير التمويل الاستثماري. وهذا الإجراء من قبل السلطة النقدية يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقود مقرونة بسياسة مالية انكماشية لما ينتج عن هذه السياسة (النقدية) من آثار تضخمية.

٤. **تحسين ميزان المدفوعات:** تسعى الاقتصادات كافة مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل ميزان مدفوعاتها في صالحها للمحافظة على ما لديها من احتياطي ذهبي واحتياطيات من العملة الصعبة (الأجنبية)، فعندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات لاقتصاد دولة ما، يعني ان البلد يستورد أكثر مما يصدر (أي يدفع أكثر مما يستلم) بصورة جارية بالعملة الأجنبية، وبالإمكان تغطية هذا العجز بالآتي:

- السحب على احتياطياته النقدية الأجنبية.
- بيع بعض موجوداته.
- الاقتراض.
- الحصول على المنح والإعانات.

وسوف يترتب من جراء ذلك اثار سلبية على قيمة العملة المحلية في الخارج.

أما عن دور السياسة النقدية اتجاه ذلك فيتمثل بالتدخل للحد من التوسع في مقدار الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية محاولة منها لتقليص الاستيرادات.

أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة والطويلة الأجل في الخارج، فدور السياسة النقدية في مثل هذه الحالة يتمثل في تقليص مقدار الائتمان المصرفي الذي يؤدي إلى انخفاض مقدار السيولة لدى الوحدات الاقتصادية الأمر الذي يجبرها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.